الجملة الاسمية والشـــــــرط

أ. ابتسـام عليّ محمد الأحـول ـ كلية العلوم الشرعيّة جامعة طرابلس

الملخّـــص :

يتناول البحث دراسة في أحوال الجملة الاسمية مـع التركيب الشرطي لبيان جانب من جوانب خصوصية هذا النوع من الجمل في الاستعمال العربي، وقد ناقشت ثلاث قضايا : أولها إمكانية وقوع الجملة الاسمية في موقع جملة الشرط ، والثانية الخبر في الجملة التي يكون المبتدأ فيها اسم شرط ، والثالثة هي دخول الفاء على خبر المبتدأ .

المقدّمـــــــــــة :

تتميّز اللغة العربيـــــة بكثرة أنواع تراكيبها ، وتنوع أساليبها ، بما يحقق لها غنى لا نظير له بين اللغات ، ويوفّـــر لمستعمليها مجالاً واسعًا للتعبير عن أدق المعاني. وطبيعة أسلوب الشرط الذي هو تعليــق جملة بأخـــرى تقتضي وجود الفعل ، فالأصل فيه أن تكون الجملتان فعليتين ، غير أن الجملة الاسمية قد تتداخل مع هذا النوع من التراكيب للاستفادة من خصائصها الدلالية في تنويع أساليب التعبير في باب الشـــرط .

وهـــذه الورقة البحثية هي محاولة لتحرّي علاقة هذا النوع من الجمل بأسلوب الشرط ، بجمع القضايا التي أثيرت في كتب النحو حول هذا الموضوع ، انتهجت فيها منهجا وصفيا تحليليا في دراسة هذه القضايا .

تســـــاؤلات البحث :

ـ هل تقع الجملة الاسمية في موقع جملة الشرط ؟
ـ ما الخبر في الجملة الاسمية التي يكون الخبر فيها اسم شرط؟
ـ ماحكم دخول الفاء على خبر المبتدأ، وما الذي تفيده هذه الفاء ؟
ـ هل يجزم الفعل المضارع إذا وقع خبرا مقترنا بالفاء ؟

وللردّ على هذه التساؤلات كانت الورقة مقسمة على ثلاثة مباحث :

الأول – وقوع الجملة الاسمية موقع الشـرط.

الثاني- خبر الجملة الاسمية التي مبتدؤها اسم شرط.

الثالث- دخول الفاء على الخبر

المبحث الأول – وقـــــوع الجملة الاسمية داخل جملة الشـــــرط .

أسلوب الشرط من الأساليب التي تحتاج إلى الأفعال في بنيتها ؛ لأن معناه يقتضي الزمن المستقبل ، والزمن يتأتى بالأفعال ؛ لهذا كان لازما أن تكون جملتا الشرط والجواب فعليتين , قال ابن مالك:

فعلين يقتضين شرطا قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما

قال المــرادي في شرحها " يعني : أن كلا من أدوات الشرط تقتضي جملتين تسمى الأولى شرطا والثانية جزاء وجوابا أيضا .... فإن قلت : فلم قال : فعلين ولم يقل جملتين ؟ ، قلت : للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء"([1])، وأما عن دخـول الجملة الاسمية أسلوب الشرط فإما أن تقع موقع الشـرط وإما أن تقع موقع الجواب .فإما وقوعها في موقع جملة الشرط فقد منعه جمهور النحاة وأجازه بعض الكوفيين و قال صاحب كتاب الموفي في النحو الكوفي : " ... ويجوز أن يكون الشرط جملة اسمية نحو :(**إن امرؤ هلك** ...) , وقوله :

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع "([2])

وأما جمهور النحاة فيعدون الاسم المرفـــــوع بعد كلمة الشــرط فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده . ويعللون رفضهم لوقوع الجملة الاسمية في موقع جملة الشرط بعدة علل :

أولاً – قـــرب جملة الشرط من كلمة الشرط هذه علة تفهم من قول الرضي عند حديثه عن جملة الجزاء: "....ولبعده [أي الجزاء] عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا بأي حرف كان"([3])

ثانيًا- عدم جواز تقديم المبهم على المفسر له ، وهـــذا رأي عبد القاهر الجرجاني حيث قال :" فإن قيل : الجـــزاء كالشرط في أنه لا يجوز أن يكون أمرا ثابتا ... ، ثم جاز أن يقع في الجزاء الجملة من المبتدأ والخبر على التأويل... فما المانع من استعمال الجملة من المبتدأ والخبر في الشـــرط كما استعملت في الجزاء مع استوائهما في أن كل منهما يقتضي معنى غير واجب الوجود وإمكان التأويل في الموضعين .فالجواب أن الشرط هو أول الكلام وابتداء هذا المعنى الذي هو ارتباط أحد الأمرين بالآخر، فلو

وضع على المجاز والتأول لم يستند إلى حقيقة توضح أمره ، وأما الجزاء فيتلو الشرط فإذا وضع على خلاف الظاهر, وقصد فيه ضرب من التأول كان ذكر الشرط قبله على حقيقة يكشف عن الغرض ويبين الأمر ... وما سألنا السائل بمنزلة أن يضمر الشيء ابتداء من غير أن يكون هناك ذكر أو دليل سابق يدل على النية المستترة ويكشف عنها، وذلك مما لا يقبله القياس فاعرفه ."([4])

ويقصد بكون الجواب على التأويل أن الجملة الاسمية إنما حلت في الجواب محل فعلية هي بمعناها فمثلا إذا قلت :(إن تفعل فأنت مكرم) كانت جملة (أنت مكرم) بمعنى (يجب لك الإكرام) فحلت محلها([5]) ، وهذا رأي لا بأس به لكن قياسه هذا على مجيء الضمير قبل ما يعود عليه ففيه نظر لأن الشرط ليس مفسرا للجواب بل إننا إذا سلمنا بأن الجواب الذي هو جملة اسمية على التأويل فالذي يفسره هو المعنى العقلي وليس جملة الشرط .

ثالثا- اقتضاء فعل الشرط للحدوث ، والحدوث يختص بالفعل ، قال إبراهيم اليازجي : " ... الجواب لا يلزم أن يكون فعلا كالشرط ؛ لأن الشرط يقتضي الحدوث ؛ فيختص بالفعل خلافا للجواب فإنه يحتمل الحدوث والثبوت ، ولذلك يقع جملة اسمية...." ([6])

المبحث الثاني - جملة الشرط المبتدئة باسم شرط والخلاف في خبرها

اختلف متأخرو النحاة العرب حول الخبر في جملة الشرط التي يكون اسم الشرط فيها مبتدأ، فمنهم من يرى أن الخبر هو جملة الشرط ، ومنهم من يرى أن الخبر هو جملة الجواب ومنهم من يرى أنه مجموع الشرط والجواب .

الـــــرأي الأول : هو قول الذين يـــرون أن الخبر هو جملة الشـــرط ، وهم أكثر متأخري النحاة ، قال ناصيف اليازجي: " واختلف في خبر المبتدأ وعامل المنصوب، وأكثر المحققين على أنه الشرط فيهما"([7]) ، ومن هـــؤلاء السيوطي الذي قال : " وإلا وقع بعدها (أي أسماء الشرط) فعل لازم نحـــو: (من يقم أقم معه) ، فمبتدأ خبره فعل الشـــرط وفيه ضميرها " ([8]) ، ومنهم الصبان في حاشيته على شـــرح الأشموني على الألفية حيث قال : " وبقي حالة ثالثة وهي أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفي خبره حينئذ ثلاثة أقوال : قيل : فعل الشرط ، وقيل : جوابه ، وقيـــل : مجموعهما، والأصح الأول فيكون من الخبر المفيد بتابعه "([9]) ، وقال في معرض حديثه عن إعراب أسماء الشرط : "وإلا وقع بعدها فعل لازم نحو: (من يقم أقـــم معه) ، فمبتدأ خبره فعل الشرط ، وفيه ضميرها ، لأن قولك : (من يقم) لو خلا من معنى الشـــرط بمنزلة

قولك : (كل من الناس يقـــوم)" [10] ، ثم عرض بقية الآراء متعقبا إياها بالنقد ، فقال : " وقيل : هو والجواب ؛ لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب ، فكان داخلا في الخبر ، وقيل: الجواب ؛ لأن الفائدة به تمت ، ورد بأنه أجنبي من المبتدأ ، وفيه نظر ، بأن توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا الخبرية "[11] ، ومنهم - أيضا - عبد الله بن آجـروم في إعرابه لقوله - تعالى - : [**فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَـــوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُـــمْ يَحْزَنُونَ**] [12] ، قال : " من اسم شرط جازم مبتدأ، وجملة تبع في محل رفع خبر..." [13] ، ومنهم العكبري القائل : " ...وكذلك كل اسم شرطت به وكان مبتدأ فخبره فعل الشرط لا جواب الشرط، ولهذا يجب أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ ، ولا يلزم ذلك الضمير في الجواب ، حتى لو قلت : (من يقم أكرم زيدا) جاز ، ولو قلت : من يقم زيد أكرمه) ، وأنت تعيد الهاء إلى (من) لم يجز ..." [14] . وقد أورد في هذه المسألة رأيا رابعا حيث قال : " وذهب إلى أن الخبر هو فعل الشرط والجواب، وقيل: الخبر منهما ما كان فيه ضمير يعود على (من) ."[15] ، ومنهم أبوحيان الأندلسي الذي قال : " ... واسم الشرط مبتدأ خبره جملة الشرط لا هي وجملة الجواب معا خلافا لبعضهم "[16]؛ بل يرى أن من يقول : أن الخبر هو مجموع الشرط والجزاء يتصف بالجهالة ، إذ قال عند إعرابه لقوله - تعالى -:[**رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ**][17] : " أجاز قوم أن يكون (من) منصوبا بفعل دلّ عليه جواب الشرط ، (وهو فقد أخزيته) ؛ وأجاز آخـــــرون أن يكون من مبتدأ والشرط وجوابه الخبر....أما الثاني فإعراب (من) مبتدأ في غاية الضعف ، وأما إدخاله جواب الشرط في الخبر مع فعل الشرط فجهالة ..." [18]

ومنهم ابن هشام الأنصاري الذي قال : " ... وإذا وقـــــع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده ؛ لأنه اسم تام ، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك : (من يقم) لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك : (كل من الناس يقوم) أو فعل الجواب ؛ لأن الفائدة به تمت، ولالتزامهم عود الضمير منه إليه على الأصـــــح ، ولأن نظيره هو الخبر في قولك : (الذي يأتيني فله درهم) ، أو مجموعهما؛ لأن قولك: (من يقم أقم معه) بمنزلة قولك: (كل من الناس إن يقم أقم معه) ؟ والصحيح الأول ، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية . " [19] ، ومن المحدثين الذين تبنوْا هذا الرأي مصطفى الغلاييني حيث يقول في حديثه : [عن ، من، ما ، مهما] : " إن كان فعل الشرط يطلب مفعولا به فهي منصوبة محلا .... وإن كان لازما أو متعديا استوفى مفعوله فهي مرفوعة محلا على أنها مبتدأ وجملة الشرط

خبره "([20])، ومنهم عباس حسن الذي قال : " أما الجملة الشرطية كاملة فلا محل لها من الإعراب إلا في حالتين :.... الثانية : أن تكون أداة الشرط هي المبتدأ والجملة الشرطية هي الخبر عند من يجعلها خبرا وهو الأرجـــــح "([21]) .

الـــــرأي الثانـــــي : مذهب القائلين بأن الخبر هو مجموع الشرط والجـــزاء، وقد قال بهذا الرأي عبد القاهر الجرجاني حيث قال : " وينبغي أن يعلم أنه قد يكون أن تجري الجملتان مجرى جملة واحدة في أنه لا يصح أن تكون واحدة منهما على انفرادها خبرا عن المبتدأ من دون الأخرى مضمومة إليها ، ويكون ذلك في الشرط والجزاء ، وذلك أنه لا يكون شرط ولا جزاء إلا بجملتين من الكلام كقولك : إن أعطيتني شكرتك ، ولما كان كذلك جرتا من حيث ارتباط إحداهما بالأخرى مجرى الجملة الواحدة ،وإذا عرفت ذلك فاعلم أنك إذا وضعت الشرط والجزاء في موضع خبر المبتدأ جاز أن يعود الذكر إليه من إحداهما دون الأخرى "([22]) ، وقال في إعراب (من): "فمثال كونه مبتدأ هذا الذي ذكرناه (يريد مثاله "من يأتني أكرمه")؛ لأن (من يأتني) مبتدأ وقولك : (أكرمه) خبر له مع الشرط ، وإنما قلنا مع الشرط لأن الجزاء لا ينقطع عن الشرط ، فالجملتان منهما تجريان مجرى جملة واحدة فإذا قلت : (زيد إن تكرمه يكرمك) كان مجموع هذا الكلام خبرا عن زيد "([23]) ، فأما قياسه (من يأتني أكرمه) على (زيد إن يأتني أكرمه) ففيه نظـــر ؛ لأنه لا جدال في أن الجملة الشرطية في المثال الثاني هي الخبر وما ربط الجملتين معا هو أداة الشرط (أن) والمبتدأ خارج عن الجملة الشرطية ، أما في المثال الأول (من يأتني أكرمه) فليس ذلك كذلك؛ لأن المبتدأ داخل في نطاق الجملة الشرطية فلا يصح القياس . ثم إن قوله الأول : " لأن (من يأتني) مبتدأ وقولك (أكرمه) خبرا له مع الشرط" يوضح تقسيمه هذا حدود كل من المبتدأ والخبر إذ جعل الشرط داخلا في نطاق المبتدأ ، وما ذلك إلا لأن الشرط يقوم بمهمة تخصيص المبتدأ في هذه الجملة ، وهذا الرأي هو رأي ابن يعيش ، حيث يفهم من قوله عند حديثه عن (أي) : "...ويجازى بها كأخواتها مضافة ومفردة , تقول : (أيهم يأتني آته) و(أيهم يحسن إليّ أحسن إليه) ترفع أيا بالابتداء وما بعدها من الشرط والجزاء الخبر..."([24]) ، وقد نســـب أبوحيان هذا الرأي لابن عصفور وأبي الحسن الأبـذي ، قال : " ... وزعم ابن عصفور وشيخنا أبو الحسن الأبذي أن كلما مرفوعة بالابتداء في هذه المسائل وما نكرة موصوفة والعائد محذوف وجملة الشرط والجـــزاء في موضع الخبر"([25]) .

الـــــرأي الثالث : المذهب القائل بأن الخبر هو جملة الجواب ، وهو القول الأصح عندي ، ولم أجـــد من النحويين من قال به غير ما نسبه السيوطي إلى ابن الدهان من قوله عند عدّه للمواضع التي تلزمها الفاء : " أحدهما في بعض الخبر ، وهو أن يكون المبتدأ شرطا جازما بالنيابة وجزاؤه جملة اسمية أو أمرية أو نهيية ، نحو (من يأتني فله درهم) ، [**وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ**] ([26]) ، [**وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُه**]([27])... "([28]) كما يفهم هذا الرأي من قول سيبويه : " ألا ترى أنك لو قلت : (الذي يأتيني فله درهم) .... كان حسنا ولو قلت : (زيد فله درهم) لم يجز ، وإنما جاز ذلك لأن قوله : (الذي يأتيني فله درهم) في معنى الجزاء فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء " ([29]) . وإن كان سيبويه لم يصرح به ، وبعض النحاة اكتفى بنقل آراء السابقين ولم يجنح إلى رأي معين، ومن هؤلاء الرضي الاستراباذي حيث قال : " وقد اضطربت أقولهم فيها ، فاختار الأندلسي أن الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير إذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فإنه إذا ارتفعت كلمة الشرط على الابتداء فلابد للشرط من ضمير نحو : (من قام قمت) ، وفي الدعاء : (من كان الناس ثقته ورجاءه فأنت ثقتي ورجائي) . وقيل : الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة ، وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له ، هذا ما قيل فيها ، ويمكن أن يقال"([30]). وقد أهمل الرأي القائل بأن جملة الجواب هي الخبر بل نفى وجوده بجملته الأخيرة .

ملخص حجج كل فريق والرد عليها :

يمكن تلخيص الحجج التي ساقها كل فريق فيما يلي

أولا- حجج القائلين بأن الخبر هو جملة الشرط :

- احتج أصحاب هذا الرأي بأن ضمير المبتدأ موجود في جملة الشـــــرط ، قال ابن هشام الأنصاري : "... خبره فعل الشرط وفيه ضميره " ([31]) ، وقال العكبري: " .... ولهذا يجب أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ ، ولا يلزم ذلك الضمير في الجواب ، حتى لو قلت : (من يقم أكرم زيدا) جاز ولو قلت : (من يقم زيد أكرمه) وأنت تعيد الهاء إلى (من) لم يجز "([32]) ، ويرد هذه الحجة قول أبي حيان في إعراب قوله - تعالى- : [قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ]([33]) :" ليس هذا([34]) جواب الشرط لما تقـــرر في علم العربية أن اسم الشرط لابد أن يكون في الجواب ضمير يعود عليه ، فلو قلت : (من يكرمني فزيد قائم) لم يجز." ([35])

ـ الحجة الثانية ـ قول الصبان : أن (من يقم أقم معه) إذا خلا من معنى الشرط هو كقولنا: (كل من الناس يقوم) وهذا غير صحيح لأننا إذا استبدلنا (من) بمعناها يكون كما يلي :

- من يقم أقم معه
- كل من الناس يقوم ؟

فبقي المبتدأ في الجملة الثانية بغير خبر ، فالمعنى يقتضي أن تكون جملة(يقوم) صفة لمن، وتتمم الجملة بخبر؛ لتحمل المعنى نفسه فتكون (كل من الناس يقوم أقوم معه)

ـ الحجة الثالثة – قول ابن هشام : "....لأنه اسم تام "[36]: يريد أن اسم الشرط تام كاسم الاستفهام ، وليس مما يحتاج إلى جملة بعده توضح معناه كالاسم الموصول في حاجته للصلة .

أقـــــول : إن اسم الشرط تام لكنه من العموم مثل كل وبعض يحتاج إلى مايبين معناه ويخصص العموم الذي يتصف به

وما دعاهم إلى هذا القول إلا ما تردد بين النحاة القدامى من قياس اسماء الشرط على أسماء الاستفهام ، من مثل قول سيبويه عن أسماء الشرط : " ... ولكن القول فيه كالقول في الاستفهام ، ألا ترى أنك إذا استفهمت لم تجعل ما بعده صلة فالوجه أن تقول: الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله ، كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله ..." ([37]) . غير أن أسماء الاستفهام تحتاج إلى العموم في طبيعة عملها ولا تحتاج إلى ما يخصص معناها العام .

ثانيا ـــ حجج القائلين بأن الخبر هو مجموع الشرط والجواب :

ـ قول الجرجاني بأن الجزاء لا ينقطع عن الشرط فالجملتان تجريان مجرى الجملة الواحدة ، وقاسه على قولنا : (زيد إن تكرمه يكرمك) وكلامه هذا يصح في حالة كون المبتدأ خارج عن جملة الشرط ، أما حالة كون المبتدأ هو اسم الشرط فالأمر فيه غير ذلك ؛ لأن الجملتين تجريان مجرى الجملة الواحدة بدخول أداة الشرط عليهما فيكونان تركيبا موحدا ، أما من داخل جملة الشرط فلا يمكن النظر إليهما على أنهما جملة واحدة، والحال فيهما كالحال في قولنا : (جاء محمد يركب سيارة لونها أسود) فالمجموع جملة واحدة لكننا إذا نظرنا داخلها وجدناها مكونة من عدة جمل تؤدي كل منها وظيفة منوطة بها .

ـ ثالثا ـ حجج القول بأن الجواب وحده هـــو الخبر:

ـ إن الجواب هو موضع الفائدة وهذا لم ينكره أحد من النحويين . لأننا إذا أجرينا استبدالا في الجملة الشرطية فوضعنا مكان اسم الشرط اسما آخر في موضع المبتدأ فسنتبين أن جواب الشرط يحل خبرا في الجملة غير الشرطية ففي قولنا : (من يقم يجد إكراما) إذا قام زيد مثلا حل زيد محل (من قام) فنقول : (زيد يجد إكراما) ، فزيد يحل محل اسم الشرط وجملة فعل الشرط معا وليس محل (من) وحدها وهذا نظير قول ابن هشام السابق : " ولأن نظيره هو الخبر في قولك : "الذي يأتيني فله درهم "[38]

وقد ردّ النحاة هذا الرأي لأسباب هي:

ــ إن جواب الشرط أجنبي من المبتدأ ([39]) ويقصدون بكونه أجنبيا عدم عود الضمير منه إلى المبتدأ ، وقد سبق أن ذكرت أن بعض النحويين أن الضمير يجب أن يعود من الجواب كقول أبي حيان السابق الذكر" ... لما تقرر في علم العربية أن اسم الشـــرط لابد أن يكون في الجواب ضمير يعود عليه ، فلو قلت : (من يكرمني فزيد قائم) لم يجز." ([40]) ، وكذلك قول ابن هشام حين عدّ الأشياء التي تحتاج إلى الرابط : " التاسع – جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه أيضا إلا الضمير ...." ([41]) ؛ بل إنه ناقض نفسه في صفحة واحدة حين قال : " وفعل الشرط مشتمل على ضميره "([42]) ، ثم قال في الصفحة نفسها : " ...أو فعل الجواب لأن الفائدة به تمت ، ولالتزامهم عود الضمير منه إليه على الأصح..." ([43]) ، وأرى أن كلا الجملتين الشرط والجواب يجب أن تحتوي على ضمير يعود على اسم الشرط الذي يعرب مبتدأ لأن الأولى تناظر جملة النعت والثانية هي الخبر، وكلاهما يحتاج إلى رابط ، فإن لم يوجد الضمير قدّر تقديرا ، كأن يقال في قولهم : (من يقم أكرم زيدا) أن التقديـــر (أكرم زيدا لأجل قيامه) وفي قولهم: (من كان الناس ثقته ورجاءه فأنت ثقتي ورجائي) ، يقال أن التقدير: (من كان الناس ثقته ورجاءه فلست مثله فأنت ثقتي ورجائي) .

ـ إن توقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية[44] ، ولعلهم بهذا يقصدون أن جملة الجواب تابعة لجملة الشرط ، كما ورد عند الصبان حين قال : "فيكون من الخبر المفيد بتابعه "([45]) ، وورد عند عباس حسن : " ، وتكون من نوع الخبر الذي لا يتمم المعنى بنفسه مباشرة مع المبتدأ ، وإنما يتممه بمساعدة شيء آخر يتصل به، والجملة الشرطية تتممه بملاحظة الجملة الجوابية المترتبة عليها"([46]) .

وهذه الأقوال ليست حجة في الحقيقة بقدر ماهي سد لثغرة الفائدة التي محلها الجواب من قبل الذين يرون أن الشرط هو الخبر .

ـ قول بعضهم أن الجملة في مثل قولنا : (من يجتهد فهو ناجح) إذا أعربنا جملة الجواب خبرا في محل رفع كان للجملة محلان من الإعراب : الرفع على الخبرية وكونها في محل جزم جوابا للشرط لاقترانها بالفاء ، وهذا يرده قول الشمني : " والذي في كلام الجماعة أن المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها ..."([47]) ، أي : أننا إذا سلمنا بأن الجملة في محل جزم فإن النحاة على أن المحل للجملة مع الفاء وليس للجملة وحدها ، ثم إن النحاة يقولون أن هذه الجملة في محل جزم لأنها وقعت موقع فعل الشرط الذي حكمه الجزم ، ولو جاز ذلك لكانت الجملة الواقعة في جواب شرط غير جازم واقترنت بالفاء في محل رفع لأنها وقعت موقعا لو وقع فيه الفعل المضارع لكان مرفوعا ، وهذا لم يقل به أحد من النحويين بل يقولون أن الجملة الواقعة في جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب ([48]) .

ويرجح القول بأن الجواب هو الخبر قول أبي حيان الأندلسي " ... جواب الشرط كخبر المبتدأ ، فلا يكون إلا بما يفيد ، لو قلت : (إن لم تقم تقـــم) لم يجز فإن دخله معنى أخرجه إلى الإفادة جاز نحو : (إن لم تطعني فقد عصيتني) أراد به التنبيه على العقاب ، كأنه قال: وجب عليك ما وجب على العاصي "([49]) . دخول الفاء على خبر المبتدأ تقول العرب : (الذي يأتيني فله درهم) ، و(كل رجل في الدار فله درهم) بإدخال فاء على خبر المبتدأ ، هذه الفاء جعلت النحويين يتساءلون عن ماهيتها ، وما أثرها في دلالة الجملة ؟، ومتى تدخل على الخبر؟ .

أما عن نوع هذا الحرف فقد نقل السيوطي عن ابن الدهان أنه قال : " المبتدأ لا يعطف على خبره بحرف البتة إلا بالفاء في موضعين ، أحدهما يلزمه الفاء والآخر لا يلزمه الفاء ، فأما الذي يلزمه الفاء ففي موضعين: أحدهما في بعض الخبر، وهو أن يكون المبتدأ شرطا جازما بالنيابة وجزاؤه جملة اسمية أو أمرية أو نهيية .... ، والثاني قولهم : (أما زيد فقائم) ، فأما الذي يجوز دخول الفاء في خبره ولا يلزم فالموصول والنكرة الموصوفة ، إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا ، نحـــو : [**وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ**]([50]) ...."([51]) ، ويفهم من هذا القول أنه يعدّ الفاء الداخلة على الخبر من قبيل حروف العطف، في حين لا يرى ابن هشام الأنصاري ذلك، إذ صنفها تابعة للفاء الرابطة لجواب الشرط في قسم قائم بذاته لا يندرج تحت الفاء العاطفة، وسماها الفاء التي تربط شبه الجواب بشبه الشرط([52]) .

وقد جعل ابن يعيش معنى هذه الفاء هو التعقيب حيث قال : " ألا تـــرى أنك إذا قلت : (الذي يأتيني فله درهم) أذن ذلك بأن الدرهم مستحق له بإتيانه ، لأن الفاء للتعقيب ،

والمسبب يوجد عقيب السبب"([53]) . ومثله قول الرضي : " .... ويجب - أيضا - تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء ، نحو: (الذي يأتيني فله درهم) نظر إلى أصل الفاء الذي هو التعقيب ، و- أيضا - لكونها فاء الجزاء ، وهو عقب الشرط ؛ لاستحقاق أداته صدر الكلام "([54]) . والأولى أن يقال : أن معنى الفاء هو السببية؛ لأن الجزاء حاصل بسبب الشرط ،وهذا الخبر نظير الجزاء ، وهي في معناها أقرب للسببية منها إلى التعقيب .

حكم دخـــــــــول الفاء : أكثر النحويين على أن الفاء الداخلة على الخبر من حيث حكم دخولها عليه نوعان : نوع واجب الدخول ، ونوع جائز الدخول . أما النوع الواجب([55]) فهو الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما ، نحو قولنا : (أما محمد فناجح) ، وقوله – تعالى - : [**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ**]([56]) . وقد تحذف الفاء من هذا النوع لضرورة الشعر كقول الشاعـــر:

أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب

أو تحذف لإضمار القول كما في قوله – تعالى -: [**فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**]([57]) ، إذ التقدير هنا : فأما الذين اسودت وجوههم فيقال لهم أكفرتم .... ([58]) ، وأما النوع الجائز فقد جعله ابن هشام نوعين : الأول هو الفاء في مثل قوله –تعالى- : [**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**] ([59]) ، ومثل قول الشاعر :

خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

وهـــذا النوع محل خـــلاف بين النحويين ، فسيبويه لا يجيز كون هـــذه الفاء داخلة على الخبر ؛ بل يقدر مبتدأ محذوفا خبره خولان ، أي : هذه خـــولان ، ويجعل الفاء عاطفة لجملة على جملة من باب عطف الجملة الفعلية على الاسمية ، قال سيبويه : " وقد يحسن ويستقيم أن تقول: (عبد الله فاضربه) إذا كان مبنيا على مبتدأ مظهر أو مضمر ، فأما في المظهر فقولك: (هذا زيد فاضربه) ، وإن شئت لم تظهر (هـــذا) ، ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : (الهلال والله فانظر إليه)، كأنك قلت : (هذا الهلال) ، ثم جئت بالأمر، ومما يدلك على حســن الفاء ههنا أنك لو قلت : (هذا زيد فحسن جميل) ، كان كلاما جيدا ، ومن ذلك قول الشاعر: وقائلة خـــولان فانكح

فتاتهم..." ([60]). ووافقه في ذلك كثير من النحاة. أما الأخفش فيعتمد على مثل هذه الشواهد ليجيز دخول الفاء الزائدة على خبر المبتدأ مطلقا دون شروط فيجيز مثل: (زيد فمنطلق)([61]) . وقد ضعف ابن مالك هذا الرأي ، فقال : " وأجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط نحو : زيد فمنطلق ، ورأيه في ذلك ضعيف ؛ لأنه لم يرد به سماع ، ولا حجـــة له في قـــول الشاعر: وقائلة خولان فانكح فتاتهم ..."([62]).

والنوع الثانـــي هي الفاء الرابطة لشبه الجواب بشبه الشرط كما يسميها ابن هشام ، وهي حالة كون المبتدأ يحمل معنى الشرط ، وتوفرت فيه شروط معينة ، قال الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل : " لا يقترن الخبر بالفاء إلاّ إذا كان المبتدأ يشبه الشـــرط في العموم والاستقبال وترتب ما بعده عليه "([63]) .

وأكثر النحاة القدامى اقتصروا في هذه المسألة على ذكر موضعين لهذا النوع : **الموضـــــــع الأول** : هو حالة كون المبتدأ اسما موصولا صلته جملة فعلية تصلح أن تكون شرطا أو شبه جملة متعلقة بفعل محذوف يصلح أن يكون شرطا ، أو يكون مضافا لموصول توفرت فيه هذه الشروط ، والمثال المشهور الذي تناقله النحاة لهذه الحالة هو قول العرب : (الذي يأتيني فله درهم)، أو (الذي في الدار فله درهم). ومنه قوله - تعالى- : [**وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا** ....]([64]) .

والموضـــــــع الثاني : هو حالة كون المبتدأ نكرة موصوفة أو لفظ كل مضافا إلى نكرة موصوفة على أن تكون الصفة جملة فعلية أو شبه جملة ، ومثلوا لهذه الحالة بقول العرب : (كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم) ، قال عبد القاهر الجرجاني : " ... وذلك أن الموصول يسري فيه معنى الشرط والجزاء فيدخل الفاء في خبره ويكون ذلك بعد حصول شريطتين : إحداهما أن تكون الصلة من الفعل ، والثانية أن يكون الموصول غير مخصوص ويكون شائعا ..." ([65]) .

فهذان الشرطان نص عليهما أكثر النحاة الذين تعرضوا لدراسة هذه المسألة لجواز دخول الفاء ، غير أن بعض النحاة رأى أن شرط العموم قد ينتفي في مثل قوله – تعالى - : [**إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ** ...]([66]) ، قال الرضي : " ... والأغلب في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عاما وصلته مستقبلة كما في أسماء الشرط وفعل الشرط نحو: (من تضرب أضرب) وقد يكون خاصا وصلته ماضية، كقوله – تعالى -: [**إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ**...]([67])

الآية. لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن والإحراق ، وكذا قوله - تعالى- : [**وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ...]**[68]، وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله – تعالى - : [**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ**....](69) ؛ إذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم ؛ إذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه، فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم "(70) ، ورأيي أن العقاب في الآية الأولى خاص بأصحاب الأخدود لكن دلالته على العموم تأتي من كونه قانونا يسري على كل من قام بفعلهم ،وكذلك الأمر في الآية الثانية ، أما الآية الثالثة فليس كما قال , فالمراد بالموت فيها جنس الموت وليس الموت بطريقة معينة وهذا لا مفــر منه , دليل ذلك اقتران كلمة الموت بال التي لاستغراق الجنس .

أما اشتراطهم الفعل في صلة الموصول فلأن الشرط لا يصلح إلا بالفعل , قال الجرجاني: "... ولو قلت : (كل رجل أخوه منطلق فله درهم) لم يجز لعدوله عن أصل الجزاء وهو الفعل , كما لم يجز (الذي أخوه منطلق فله درهم) "(71) .

وهناك شروط أخرى تضاف إلى هذين الشرطين منها :

1- ألا تكون صلة الموصول أو الجملة الواصفة للنكرة جملة شرطية , فلا يجوز أن نقول : (الذي إن تأته يكرمك فله درهم) بإدخال الفاء؛ ذلك لأن الشرط استوفى جوابه.

2- ألّا تدخل الحروف الناسخة (ليت ولعلّ وكأنّ) على هذا المبتدأ؛ لأنها تزيل معنى الابتداء, وقد اختلف في (إنّ ولكنّ) فروي عن سيبويه أنه يرى أنها لا تمنع دخول الفاء؛ لأنها للتوكيد لا غير فلا تغير في المعنى شيئا ، واستشهد أصحاب هذا الرأي بقوله – تعالى- : [**إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَاهُمْ يَحْزَنُونَ**](72) ، والأخفش لا يجيز دخول الفاء مع (إن وأن ولكن)(73) .

وقد فصّل عباس حســـن مواضع دخول الفاء في خبر المبتـــدأ جوازًا حتى عدّ منها تسعة عشـــر موضعا ، ومثل لها بأمثلة من مثل : (الذي يستريض فنشيط ، رجل يقول الحق فشجاع، كل وطني أمام الوطن فمخلص ، الزميل الذي يعاونك فرياضي ، كاتب الرسالة التي معك فقدير...) إلى غير ذلك ، وقال عن المواضع التي أوردها : " إن كثيرا منها مع صحته لا تستسيغه أساليبنا الحديثة العالية , فخير ألا نحاكيه قدر الاستطاعة ، وأن نعرف هذه المواضع لنفهم ما قد يكون منها في كلام السابقين دون القياس عليها بالرغم من إباحة هذا القياس "(74) ، فاعترف بأن الأمثلة التي ساقها ثقيلة

على السمع ، وواضح أنها من صنعه مقاسة على قواعد النحويين القدامى ، وهو بسوقه هذه الأمثلة في رأيي أحدث محدثا ، لأن النحاة القدامى التزموا بالأمثلة المسموعة عن العرب ولم يصنعوا غيرها ، وهي لم تكد تخرج عن خمسة أمثلة هي : (الذي يأتيني فله درهم، وكل رجل يأتيني فله درهم ، والذي يزورني فله درهم ، وكل رجل يزورني فله درهم ، والذي يدخل الدار فله جائزة) ، في حين تجد عباس حسن أكثر من هذه الأمثـــــلة، ثم إن تفصيل المسألة بالشكل الذي ورد عنده لم يرد في أمهات كتب النحو كما قال هو, ولم يشر إلى مصدر ، ثم إنه التزم في أمثلته جعل الخبر مفردا مع أن الأمثلة التي تداولها النحويين والشواهد التي ساقوها من القرآن الكريم لم يكن خبرها إلا جملة اسمية أو طلبية على الأغلب، فأرى إنه يجب أن يكون من شروط دخول الفاء في الخبر إن يكون الخبر جملة اسمية أو طلبية ؛ لأنه إنما دخلته الفاء حملا على جواب الشرط وجواب الشرط لا تدخله الفاء إلا إذا كان كذلك . قال سيبويه: " .. ألا ترى أنك لو قلت : (الذي يأتيني فله درهم) ... كان حسنا ، ولو قلت: (زيد فله درهم) لم يجز ؛ وإنما جاز ذلك لأن قوله: (الذي يأتيني فله درهم) في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجـــزاء"([75]).

معنى دخـــــــــول الفاء

إن دخول الفاء على جملة الخبر يضفي معنى الشرطية على الجملة ، ومن ثم يصبح حصول مضمون الخبر واجب بحصول مضمون فعل الصلة ، ويصبح مضمون الجملة في الزمن المستقبل لما اكتسبه من معنى الشرط ، ففي قوله - تعالى- : [**الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**]([76]) ، وجب الأجـــــر لهم بالإنفاق ، أي : أن إنفاقهم شرط لحصول الأجر ، قال المبرد: " ...ألا تـــرى أنك تقول: (الذي يأتيني فله درهم) فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجز دخول الفاء ، كما لا يجوز : (زيد فله درهم) .....فإذا قلت: (الذي يأتيك له درهم) ، لم تجعل الدرهم له بالإتيان"([77]) ، وقال ابن يعيش : " ...إذا كان الخبر عن الموصول بالفاء أذن ذلك بأن الخبر مستحق بالفعل الأول ..."([78]) ، وقال الرضي : " ... وتقول:(الذي يدخل الدار له جائزة و الذي يدخل الدار فله جائزة) فالجملة الأولى ذات دلالة احتمالية ؛ لأنها تحتمل أنك تعني بالذي يدخل الدار شخصا معروفا ، وأن الجائزة ليست مترتبة على دخول الدار بل هو مستحقها قبل ذلك ، كما يحتمل أن يكون الاسم الموصول هنا مشبها بالشرط ، فالجائزة مترتبة على دخول الدار فكل من يدخلها

يستحق الجائزة، أما الجملة الثانية فذات دلالة قطعية ؛ لأنها لا تعني إلا المعنى الثاني أي فيها معنى الشرط والجزاء ، وهذه الفاء واقعة في جواب الذي كما تقع في جواب الشرط ، أي أن الجائزة مترتبة على دخول الدار"([79])، وهذه الفاء تحول الجملة من الخبر إلى الإنشاء ؛ ذلك أن قولهم : (الذي يأتيني له درهم) جملة خبرية ، أما قولهم : (الذي يأتيني فله درهـم) جملة إنشائية لأنها من قبيل الوعد.

هل يجزم الفعل المضارع إذا وقعت جملته خبرا لمثل هذا المبتدأ ؟

أجاب السيوطي عن هذا السؤال حيث قال : " المتضمن معنى الشيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء . ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط نحو : (الذي يأتيني فله درهم ، وكل رجل يأتيني فله درهم) ، وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين ، فلم يجيزوا: (الذي يأتيني أحسنْ إليه أو كل من يأتيني أحسنْ إليه) بالجزم إلا في الضرورة ، وأجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ، ووافقهم ابن مالك، قال أبوحيان : ولم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلا في الشـــــعر" ([80])

الهوامـــــــــــــش :

القـــــــرآن الكريم

1 المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني، تح فخرالدين قباوة ، ط1 دار الكتب العلمية بيروت 1992 .4\1277

2- صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي الحنفي ، رسالته المسماة : الموفي في النحو الكوفي، علّق عليها محمد بهجت البيطار (نسخة على الإنترنت بغير معلومات الطبعة.، ص 201،200

3- الرضي ، شرح الكافية 4\110

4- عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تح الشربيني شريدة ، ط دار الحديث ، القاهرة 2009 م .، 2\384

5- انظر السابق في الصفحة نفسها

6- إبراهيم اليازجي : نار القرى في جوف الفرا، ط2 المطبعة الأدبية بيروت ، 1889م .، ص 180

7- السابق ص 178

8- السيوطي ، همع الهوامع ، 4\341

9- الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تح طه عبدالرؤوف سعد ،ط المكتبة التوفيقية القاهرة د.ت .1\102

10- المرجع السابق 5\255

11- المرجع السابق الصفحة نفسها

12- البقرة 38

13- عبد الله بن آجـــروم ، مشكل إعراب القرآن ص

14- العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ص55

15- المرجع السابق الصفحة نفسها

16- أبو حيان الأندلسي ، ارتشاف الضرب من كلام العرب ، تح رجب عثمان محمد ، ط1 مكتبة الخانجي ، القاهرة 1998م .،4\1881
17- آل عمران 192
18- أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط، تح عادل أحمد عبدالموجود وآخرون ، ط1 دار الكتب العلمية بيروت 1993م .،3\147
19- - ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت د.ت .،2\467
20- - مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، ط28 المكتبة العصرية بيروت 1993 م.2\203
21- عباس حسن ، النحو الوافي ، ط12. دار المعارف ، القاهرة 1995 م. 4\445
22- - عبد القاهر الجرجاني ، شرح الجمل ، تح علي حيدر ، ط دمشق 1972 .، ص42
23- المرجع السابق ص 232 ، 233
24- - ابن يعيش ، شرح المفصل ، ط إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، د.ت .4\269
25- أبوحيان الأندلسي ، ارتشاف الضرب ،4\1888
26- المائدة 95
27- الطلاق 3
28- السيوطي ، الأشباه والنظائر 2\48-49
29- سيبويه ، الكتاب 1\139- 140
30- الرضي الاستراباذي ، شرح الكافية 1\234
31- ابن هشام , مغني اللبيب 2\467
32- العكبري ، التبيان في إعراب القرآن، تح علي محمد البجاوي، ط عيسى البابي الحلبي وشركاه 1976 م .ص55
33- البقرة 97
34- يريد جملة (فإنه أنزله...)
35- أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط 1\488
36 - ابن هشام ، مغني اللبيب 2\467
37- سيبويه ، الكتاب 1\59
38- ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ،2\467
39- انظر السيوطي ، همع الهوامع 4\341
40- أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط 1\488
41- ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ،2\507
42- المرجع السابق 2\467
43- المرجع السابق الصفحة نفسها
44- انظر ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ،2\467 ، الصبان ، حاشية الصبان 5\255
45- الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني 1\102
46- عباس حسن ، النحو الوافي 4\445 هـ 5
47- - الشمني ، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، ط مطبعة محمد أفندي مصطفى، 1305 هـ. ،2\139
48- انظر السابق الصفح نفسها
49- أبو حيان الأندلسي ، ارتشاف الضرب ، 4\1888

50- النحل 53
51- السيوطي ، الأشباه والنظائر 2\48-49
52- انظر ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب 1\
53- ابن يعيش ، شرح المفصل 1\101
54- الرضي ، شرح الكافية 1\258
55- انظر : - الأشموني ، شرحه على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ،ط1 دار الكتاب العربي،ب يروت 1955 م ، والأشباه والنظائر 2\48
56- فصلت 17
57- آل عمران 106
58- انظر الرضي ، شرح الكافية
59 - المائدة 37
60- سيبويه ، الكتاب 1\138 ، 139
61- انظر ابن يعيش ، شرح المفصل 1\99
62- - ابن مالك ، شرح التسهيل ، تح عبد الرحمن السيد ومحمد مختون ، ط دار الهجرة د.ت . ص: 330
63 - - الخضري ، حاشيته على شرح ابن عقيل ، ط دار الفكر عمان د.ت .
64- النساء 16
65- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد 1\276
66- البروج 10
67- البروج 10
68- الحشر6
69 - الجمعة 8
70- الرضي ، شرح الكافية تصحيح وتعليق يوسف حين عمر، ط2 جامعة قار يونس بنغازي 1996م 1.\268
71- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد 1\280
72- الأحقاف/13
73- انظر ابن يعيش، شرح المفصل ج\ص ولم أجده في كتاب سيبويه
74 - عباس حسن ، النحو الوافي
75- سيبويه ، الكتاب، تح عبدالسلام هارون، ط3 مكتبة الخانجي القاهرة 1996 م . 1\139، 140
76- البقرة/274
77-المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب ، تح محمد عبد الخالق عظيمة ، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة 1994 م . 3\195، 196
78 - ابن يعيش ، شرح المفصل 1\101
79- الرضي ، شرح الكافية 1\109
80- السيوطي ، الاشباه والنظائر، ط2 دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد 1359هـ.1\105